الأمم المتحدة

A/AC.109/2011/SR.4

الجمعية العامة

Distr.: General
16 November 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كاريون – مينا. . . . . (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن بورتوريكو

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في **غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة و الجلسات الأخري في وثيقة تصويب واحدة.

11-37950X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/2011/L.6 and L.13)

٢ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة أن وفد مصر، بوصفها رئيسة حركة بلدان عدم الانحياز، أعرب عن رغبته في المشاركة في نظر اللجنة في هذا البند بصفة مراقب.

مشروع القرار *A/AC.109/2011/L.6*

٣ - **السيد نونييز موسكيرا** (كوبا): قدم مشروع القرار A/AC.109/2011/L.6، وقال إنه رغم أن اللجنة الخاصة أقرت بالفعل ٢٩ قرارا ومقررا بشأن مسألة بورتوريكو، فلا يزال شعب بورتوريكو غير قادر على ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير الحقيقي. وقد أكد مشروع القرار من جديد الحاجة الملحة إلى أن تضع الولايات المتحدة الأمريكية الأساس للتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). كما دعا رئيس الولايات المتحدة إلى إطلاق سراح سجناء بورتوريكو السياسيين الثلاثة الذين يقضون فترات عقوبة في سجون الولايات المتحدة، وطلب من الجمعية العامة النظر الشامل في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها. وأضاف أن الوفود المقدمة لمشروع القرار، فضلا عن مختلف القوى السياسية في بورتوريكو، ترى أن قيام الجمعية العامة بهذا الاستعراض يعد الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وأعرب عن أمله في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٤ - **الرئيس:** لفت الانتباه إلى الطلبات الأخرى المقدمة للاستماع الواردة في الإضافة ١ للمذكرة ١١/٨. وقال إنه سيعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٥ - تقرر ذلك.

٦ - **الرئيس:** قال إنه تمشيا مع الممارسة المتبعة للجنة، سوف يدعى مقدمو الالتماسات إلى أخذ أماكنهم إلى طاولة مقدمي الالتماسات وسوف ينسحبون بعد أن يدلوا ببياناتهم.

٧ - **السيد توليدو مارتينيز** (نقابة المحامين في بورتوريكو): قال إن منظمته عرضت العديد من المقترحات المتعلقة بطرق إجرائية لإحراز تقدم صوب إنهاء استعمار بورتوريكو. وأضاف أن أهم هذه المقترحات عقد جمعية دستورية معنية بالوضع، بمشاركة ديمقراطية واسعة النطاق، للتفاوض حول مستقبل علاقة الإقليم بالولايات المتحدة. ورغم أن هذا الاقتراح يتمتع بتأييد كبير في بورتوريكو، تسعى سلطات الولايات المتحدة إلى تجاهل حق البورتوريكيين في تقرير المصير السياسي والاستقلال من خلال إنشاء فريق عامل معني بوضع بورتوريكو عن طريق أمر تنفيذي صادر عن الرئيس. وقد أصر الرئيس أوباما، في زيارته الأخيرة إلى بورتوريكو، على تأييد شعب بورتوريكو - رغم معاناته من كساد اقتصادي لأكثر من ست سنوات ومواجهته مستويات عالية من الفقر والبطالة والفساد تحت نير الاستعمار - لمحاولات حكومته إضفاء الشرعية على الاستعمار من خلال مشاورات شعبية لا تتيح تقرير المصير الحقيقي.

٨ - ومضى يقول إن الولايات المتحدة تواصل اعتقال وسجن المناضلين من أجل استقلال بورتوريكو، مثل أوسكار لوبيز ريفيرا ونوربرتو غونزاليز كلاوديو وأفلينو غونزاليز كلاوديو؛ وفرض عقوبة الإعدام في القضايا

الاتحادية، رغم أن ذلك أمر يحظره دستور بورتوريكو؛ وإعاقة التنمية الاقتصادية لبورتوريكو بمنعها من توليد الدخل بمبادرة منها. وتشكل كل هذه الأعمال انتهاكا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٩ - وختم كلامه قائلا إن اللجنة ينبغي أن تدعو مرة أخرى الجمعية العامة لاستعراض حالة بورتوريكو والسماح للأقاليم المشطوبة من القائمة بالإدلاء ببيانات أمامها عندما تفشل الدول الاستعمارية في الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

١٠ - **السيد ريفيرا رايس** (المنظمة المستقلة للحركة المناصرة لولاية بورتوريكو المرتبطة ارتباطا حرا): قال إن مما يدعو للأسف أن بورتوريكو، في بداية العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، أبعد ما تكون عن الحصول على حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وتتضمن العواقب الضارة لخضوع بورتوريكو السياسي والاقتصادي وجود معدل من أعلى معدلات القتل العمد في العالم وكساد اقتصادي ومعدل ضعيف لمشاركة الأيدي العاملة ومستويات آخذة في الارتفاع للفقر.

١١ - وأضاف أنه رغم أن حالة بورتوريكو ليست بالتأكيد حالة بسيطة، فمن الواضح أن حكومة الولايات المتحدة لم تمتثل لأحكام قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) حيث أنها عارضت، في مناسبات عديدة منذ اتخاذ القرار، رغبات شعب بورتوريكو ومنعته من تحقيق التنمية الاقتصادية الخاصة به. ويتضمن تدخل الولايات المتحدة حاليا في الشؤون المحلية التحديد الانفرادي لأسعار الألبان المنتجة محليا، ومحاولات فرض عقوبة الإعدام رغم حظر دستور بورتوريكو الصريح لها، وتوجيه الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة ضد المرشحين للانتخابات. ومن الواضح أن حكومة الولايات المتحدة غير مهتمة بالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبورتوريكو. والتقرير الذي أصدرته فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو مليء بالتناقضات ويساعد على الإبقاء على الانقسامات الداخلية في بورتوريكو. والاستفتاء العام المقترح في التقرير سينتهك في الواقع القانون الدولي حيث أنه يطلب من البورتوريكيين التخلي ضمنا عن حقهم في تقرير المصير كما يمنع مشاركة مواطني بورتوريكو المقيمين خارج الإقليم. وتقرير المصير حق غير قابل للتصرف بموجب القانون الدولي، وبالتالي لا يمكن التخلي عنه. ومن غير المقبول أن يقدم القادة السياسيون لأي إقليم مثل هذا الاقتراح رغبة منهم في الحصول على مزايا انتخابية ومالية.

١٢ - ومضى يقول إنه وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د-١٦) ينبغي تشكيل لجنة للبدء في إجراء عملية حوار بين اللجنة الخاصة وشعب بورتوريكو وحكومة الولايات المتحدة. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تطلب رأيا استشاريا من محكمة العدل الدولية بشأن حالة بورتوريكو، حسبما تأذن به المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة. وأخيرا، ينبغي لقرارات اللجنة الخاصة في المستقبل أن تشير مرة أخرى إلى إنشاء جمعية دستورية بشأن الوضع بوصفها آلية مناسبة لتمكين البورتوريكيين من المطالبة بحقهم في تقرير المصير، كما ينبغي أن تشير إلى استصواب السماح لمواطني بورتوريكو المقيمين بالخارج بالمشاركة المباشرة في هذه الجمعية. وأعرب عن أمله في أن تدرج هذه المقترحات في تقرير اللجنة الخاصة إلى اللجنة الرابعة.

١٣ - **السيد بسكويرا - سيفييانو** (حركة أوستسيانو للاستقلال الوطني): قال إن بورتوريكو، قبل غزو الولايات المتحدة لها، كانت مجتمعا منتجا وجادا في عمله ويسوده التضامن ويوشك أن يحصل على استقلاله. وقد دمَّر الغزاة بشكل سريع وتدريجي اقتصاد بورتوريكو، مما جعلها معتمدة

على السلع القادمة من الولايات المتحدة القارية. وفي الوقت الحالي، لا تتعدى نسبة المشاركة في القوة العاملة ٤٠ في المائة، بينما تبلغ نسبة البطالة الرسمية ١٧ في المائة، وتعتمد نسبة ٤٨ في المائة من السكان على الرعاية الاجتماعية، وتعيش نسبة ٦٧ في المائة تحت خط الفقر.

١٤ - وأضاف أن الزراعة، التي كانت مزدهرة في وقت الغزو، انهارت حيث تحول البلد من الاكتفاء الذاتي إلى التبعية فأصبح يستورد ٨٥ في المائة مما يستهلكه من الولايات المتحدة. وبورتوريكو مطالبة أيضا باستخدام الأسطول التجاري للولايات المتحدة، وهو الأسطول الأبهظ تكلفة والأقل كفاءة في العالم، لجميع وارداتها. وفضلا عن ذلك، لوثت القوات المسلحة للولايات المتحدة آلاف الإكرات، وبخاصة في جزيرتي كوليبرا وفييكيس، بنفايات سمية من الأنشطة العسكرية. وفي حالة فييكيس لم يجر تطهير الأراضي، ناهيك عن عودتها إلى سكان الجزيرة، رغم انتهاء التدريبات العسكرية قبل عشر سنوات.

١٥ - ومضى يقول إن انهيار الاقتصاد الاستعماري أدى إلى لجوء إدارات استعمارية متعاقبة إلى إصدار دين عام. وارتفع هذا الدين من ٢,٧ بليون دولار في عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ٦٠ بليون دولار. وتسبب الغزاة في أضرار اجتماعية واقتصادية وإيكولوجية فادحة، ومع ذلك فالبورتوريكيون هم الذين يدينون للولايات المتحدة القارية ببلايين الدولارات. وما زال البلد يعاني من الفقر والتبعية، مما أدى إلى نزوح نصف سكانه.

١٦ - واستطرد قائلا إن وضع بورتوريكو الاستعماري لابد أن يعالج على نحو عاجل، ليس على أساس أنه مسألة كرامة ومبدأ فحسب، بل لحل الأزمة الناتجة عن مشاكل الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة. ويتعين على حكومة الولايات المتحدة مواجهة مسؤولياتها التاريخية، والكف عن إيذاء بيئة بورتوريكو واقتصادها وسكانها، والاستعداد لتعويضها عن أكثر من ١١٣ عاما من الاستعمار والاستغلال.

١٧ - وأضاف أنه يتعين على الولايات المتحدة، بموجب القانون الدولي، الاعتراف بحق جميع مواطني بورتوريكو البالغ عددهم ثمانية ملايين نسمة في تقرير المصير. ويشكل الاستفتاء المقترح من التقرير المقدم من فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو جزءا من استراتيجية امبريالية لإدامة الاستعمار على أساس فكرة أن بورتوريكو خاضعة لسلطة كونغرس الولايات المتحدة، وتُستغل الانقسامات القائمة بين البورتوريكيين، رغم أن سلطات الولايات المتحدة نفسها هي التي تتسبب فيها وتبقي عليها، كذريعة لعدم التصرف.

١٨ - ومضى يقول إن جمعية دستورية معنية بالوضع، يقوم البورتوريكيون بتنظيمها وتمويلها وإدارتها، دون تدخل من الولايات المتحدة. وفقا للقانون الدولي المنطبق هو الآلية المناسبة لتحقيق إنهاء الاستعمار في بورتوريكو. ودعا اللجنة الخاصة إلى إرسال وفد إلى بورتوريكو ليرى بنفسه الحالة الاستعمارية الحرجة للجزيرة. وطلب أن تقوم الجمعية العامة بالنظر الشامل في حالة بورتوريكو. وأعرب عن تأييده الكامل لمشروع القرار المعروض حاليا على اللجنة الخاصة، وأكد من جديد الدعوة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين البورتوريكيين أوسكار لوبيز ريفيرا وأفلينو غونزاليز كلاوديو ونوربرتو غونزاليز كلاوديو.

١٩ - **السيد ريفيرا** (البورتوريكيون المتحدون في العمل): قال إنه كي تحقق بورتوريكو السيادة الوطنية من خلال عملية فعالة لتقرير المصير يجب ضمان مشاركة المغتربين البورتوريكيين عن طريق جمعية تأسيسية أو شعبية. وقد هاجر حوالي ٨٠٠ ألف بورتوريكي إلى الولايات المتحدة وبلدان أخرى في العقد الماضي، وبخاصة منذ عام ٢٠٠٦،

عندما هوى الاقتصاد البورتوريكي إلى فترة كساد نتيجة لعدم قدرة الإقليم على إدارة مصيره واقتصاده. وكان للهجرة القسرية للبورتوريكيين إلى الولايات المتحدة عواقب نفسية واجتماعية واقتصادية. ولا يتفق مع المبادئ الديمقراطية أن توصي حكومة الولايات المتحدة على وجه التحديد باستبعاد المغتربين البورتوريكيين من عملية تقرير المصير مشيرة إلى شواغل التكلفة في نفس الوقت الذي بدأت فيه مؤخرا حملة في بورتوريكو لتجنيس الآلاف من الأجانب الذين سيكون لهم الحق نتيجة لذلك في تحديد المستقبل السياسي لبورتوريكو في إطار نموذج إنهاء الاستعمار الذي تسعى الولايات المتحدة لتنفيذه.

٢٠ - وأضاف إن هناك سوابق دولية كثيرة لمشاركة المغتربين في عمليات تشاور منظمة، وهي شرط أساسي للممارسة الكاملة والفعالة للديمقراطية. ويجب ألا تقع بورتوريكو في خطأ الاضطلاع بعملية لإنهاء الاستعمار لا تضمن مشاركة مغتربيها وكفالة إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين البورتوريكيين والوفاء بجميع الشروط الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٢١ - **السيد راموس روسادو** (حملة مناصرة الحرية): قال إن سجن أوسكار لوبيز ريفيرا وأفلينو غونزاليز كلاوديو ونوربيرتو غونزاليز كلاوديو لأسباب سياسية انتهاك لحقوق الإنسان وعملا من أعمال القمع. ورغم عدم وجود سجل جنائي لأي من السجناء السياسيين الثلاثة قبل سجنهم وعدم توجيه تهمة ارتكاب أية أعمال عنف لأي منهم، فقد تلقوا جميعهم معاملة قاسية بدون مسوغ. وعلى الرغم من كونهم سجناء نموذجيين، إلا أنهم تعرضوا للتعذيب وحُرِموا من العلاج الطبي ووضعوا في الحبس الانفرادي وحرموا من الزيارات الأسرية والمشورة القانونية. وإساءة معاملة السجناء بهذا الشكل بسبب معتقداتهم السياسية تشكل انتهاكا للقواعد الدولية. وقد صورت حكومة الولايات المتحدة السجناء على أنهم إرهابيين بينما هم في واقع الأمر مناضلين من أجل الحرية. وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات فورية لإنهاء الاحتلال الاستعماري لبورتوريكو وكفالة الإفراج غير المشروط عن جميع السجناء السياسيين البورتوريكيين.

٢٢ - **السيدة أبونتي** (حركة مساندة فييكيس): قالت إن القوات البحرية للولايات المتحدة تنتهك باستمرار حقوق الإنسان لمواطني جزيرة فييكيس، فقد استُخدمت الجزيرة لمدة حوالي ٦٠ سنة حتى عام ٢٠٠٣ للمناورات العسكرية دون اهتمام يذكر بحياة وحرية مواطنيها. ونتيجة لذلك، يواجه المواطنون مشاكل صحية شديدة ويعانون من معدل إصابة أعلى بأمراض مثل السرطان ممن يعيشون في أماكن أخرى في بورتوريكو؛ والمنتجات الزراعية التي تنمو في فييكيس غير مأمونة للاستهلاك البشري بسبب التركيز المرتفع للفلزات الثقيلة في التربة؛ كما تتضرر صناعة صيد الأسماك من جراء التلوث والخطر الناجمين عن الآلاف من القنابل غير المنفجرة في المياه المحيطة بفييكيس. ورغم أن القوات البحرية للولايات المتحدة لم تعد تجري مناورات عسكرية على الجزيرة، فالانفجارات تحدث بنفس التواتر كما في السابق بسبب أعمال إزالة القنابل التي تتضمن انفجار الأجهزة غير المفجرة. والطريقة المفضلة للقوات البحرية لتدمير هذه القنابل هي إشعال حرائق الغابات التي تسفر عن تلوث واسع النطاق للأراضي والمستوطنات الزراعية.

٢٣ - وأضافت أن تقرير فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو يشير إلى أنه من المتوقع أن يستمر تنظيف المناطق العسكرية السابقة في فييكيس عقد آخر. وهذه الفترة أطول مما يلزم بالنسبة لسكان فييكيس، الذين يعيش ثلاثة أرباعهم تحت خط الفقر. وأشارت إلى أن أعمال القوات البحرية للولايات المتحدة محظورة بموجب القانون الدولي. وحثت اللجنة الخاصة على التوصية بتناول الجمعية العامة لحالة بورتوريكو.

٢٤ - **السيدة سنتينو رودريغيز** (رابطة الحقوقيين الأمريكية): قالت إن نقابة المحامين في بورتوريكو تعرضت لاعتداء من مؤيدي الحكومة الاستعمارية. وأحيلت قضايا عديدة إلى المحاكم الاتحادية للولايات المتحدة، وكانت هناك محاولات للاستيلاء على مبنى المنظمة عن طريق فرض غرامات غير قانونية، كما جرى احتجاز رئيس المنظمة، أوسفالدو توليدو مارتينيز، احتجازا تعسفيا. وفضلا عن ذلك، تعاني المنظمة من محاولات مستمرة ترمي إلى التدخل في الخدمات القانونية التي تقدمها إلى المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل وفي حقوقها في التجمع والتنظيم.

٢٥ - وأضافت أن قتل فيليبرتو أوجيدا ريوس في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اعتبر بداية الاعتداءات المتجددة على الحقوق المدنية وحقوق الإنسان في بورتوريكو. وقد استخدمت إدارة المحافظ وشرطة بورتوريكو الخداع والتخويف لتبرير استخدام القوة المفرطة، بينما وظفت الجمعية التشريعية لبورتوريكو العنف المؤسسي لمنع الصحافة والطلبة ومنظمات المجتمع المدني من الحصول على معلومات بشأن تخفيض البرامج التعليمية والاجتماعية والإدارية أو الاحتجاج على ذلك. وفي الوقت نفسه، يواصل الدين العام التزايد.

٢٦ - ومضت تقول إن وجود قاعدة بيكو ديل إستي في اليونكي، والتفجير المفتوح للذخائر في فييكيس، وغير ذلك من الأنشطة العسكرية التي تضر بصحة السكان أمور تدعو إلى القلق. وقد اقترحت حكومة بورتوريكو مؤخرا، بغية تزويد القواعد العسكرية للولايات المتحدة بالطاقة التي تحتاج إليها، إنشاء خط لأنابيب الغاز تعارضه الغالبية العظمى من البورتوريكيين. وبالإضافة إلى ذلك، فمما يثير القلق بصفة خاصة أن تكنولوجيات الهندسة الجيولوجية للتحكم في المناخ، التي يمكن أن تعمل أيضا كسلاح أو درع مضاد للقذائف، موجودة في بورتوريكو. وقد قامت الولايات المتحدة بهذه الأنشطة العسكرية في بورتوريكو في تجاهل تام لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية لشعب بورتوريكو بنية التهرب من التزاماتها الدولية، وبخاصة التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

٢٧ - وتابعت قائلة إن الولايات المتحدة، بدلا من أن تعترف بالحالة الاستعمارية وتتصرف وفقا للقانون الدولي لحلها، فإنها تخطط لإجراء استفتاء آخر بغية إضفاء الصبغة الشرعية على احتلالها العسكري لبورتوريكو. ومع ذلك، يجب أن يكتسب شعب بورتوريكو السلطات السيادية قبل أن يتمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير. ولكي يحدث ذلك، يلزم أولا أن تسحب الولايات المتحدة جميع قواتها وقواعدها العسكرية وأسلحتها النووية من بورتوريكو؛ وبخلاف ذلك لن يكون من الممكن الاضطلاع بعملية شفافة لإنهاء الاستعمار. وينبغي إحالة حالة بورتوريكو إلى الجمعية العامة بشكل عاجل، كما ينبغي إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين البورتوريكيين.

٢٨ - **السيد توريس** (الحزب الوطني البورتوريكي): قال إن الاستعمار جريمة ضد الإنسانية. وأضاف أن من المأمول وضع حالة بورتوريكو في جدول أعمال الجمعية العامة بحيث يمكن ممارسة الضغط على الولايات المتحدة لإنهاء سيطرتها الاستعمارية على الإقليم. ويتضح من تقرير عام ٢٠١١ لفرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، بالإضافة إلى الملاحظات التي أبداها الرئيس أوباما في زيارته الأخيرة لبورتوريكو أن حكومة الولايات المتحدة لا تعتزم السماح لبورتوريكو باتخاذ قرار بشأن وضعها السياسي، ناهيك عن أن تصبح دولة حرة مستقلة وذات سيادة. وفي الوقت نفسه، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو مستمرة في التدهور. وعلى سبيل المثال، نفَّذت الإدارة الاستعمارية برنامجا للخصخصة خلف الآلاف دون عمل بينما تبدد في الوقت نفسه ملايين الدولارات على مشاريع مثل خط

أنابيب الغاز ''الخط الأخضر'' الذي لاينتفع به إلا المؤيدون الماليون للحكومة الاستعمارية.

٢٩ - وأضاف إنه ينبغي للولايات المتحدة أن تسمح للشعب البورتوريكي بممارسة حقه في تقرير المصير على نحو عاجل، وأن تعيد إليه جميع سلطاته السيادية التي لا يمكنه بدونها سن التشريع الضروري لمعالجة وحل مشكلاته. وفضلا عن ذلك، ينبغي إطلاق سراح المسجون السياسي البورتوريكي أوسكار لوبيز ريفيرا.

٣٠ - **السيد مارتين** (حزب الاستقلال البورتوريكي): قال إن آخر تقرير لقوة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو يوضح أنه بموجب القانون الدستوري للولايات المتحدة، ما زالت بورتوريكو ملكا للولايات المتحدة. ورغم أن هذا الاعتراف يثلج الصدر بشكل أو بآخر، بعد عقود من الخداع أعقبت اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٧٤٨ (د-٨) في عام ١٩٥٣، فمما يؤسف له أنه لم يؤد إلى تحمل السلطة الاستعمارية لأية مسؤولية عن إنهاء الاستعمار. وفي ضوء هذا التصور، يجب أن يتخذ الشعب البورتوريكي جميع المبادرات اللازمة للمساعدة على بدء عملية قد تؤدي في نهاية المطاف إلى إنهاء الاستعمار. وعلى سبيل المثال، يقوم حزب الاستقلال البورتوريكي منذ سنوات بالتشجيع على مبادرة يتمكن بموجبها البورتوريكيون من الإعراب عن معارضتهم للحالة الاستعمارية الراهنة ودعمهم للبدائل غير الاستعمارية المعترف بها بموجب القانون الدولي. ويجب الاستماع إلى الأغلبية التي لا شك فيها من البورتوريكيين المعارضين للوضع السياسي الراهن لبورتوريكو بغية وضع حد، بشكل نهائي، للحجة الزائفة بأن البورتوريكيون يفضلون الاستعمار. وستساعد مثل هذه المبادرة، رغم أنها لن تضمن إنهاء استعمار بورتوريكو، في الضغط على حكومة الولايات المتحدة لتتحمل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي.

٣١ - وحث الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة، وبخاصة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على تنسيق جهودها لكفالة أن يكون مشروع القرار المعروض حاليا أمامها أساسا لنظر الجمعية العامة في حالة بورتوريكو. وأخيرا أشار إلى حالة السجناء السياسيين البورتوريكيين، وبخاصة أوسكار لوبيز ريفيرا، الذين يقضون مدة عقوبة لأكثر من ٣٠ سنة. وهذا الانتهاك مظهرا خالصا من مظاهر السياسات المناهضة للاستقلال القمعية المستمرة لحكومة الولايات المتحدة.

٣٢ - **السيدة سوسلر** (رابطة المحامين الوطنية): قالت إن فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو أصدرت توصيات لحل مسألة الوضع دون الاعتراف الصريح بالحالة الاستعمارية لبورتوريكو. ورغم أن أكثر من نصف سكان بورتوريكو يعيشون في الولايات المتحدة، فقد أوصت فرقة العمل بعقد استفتاء بشأن الوضع لا يحق إلا للمقيمين حاليا في الجزيرة المشاركة فيه.

٣٣ - وأضافت أن الرئيس أوباما كان أول رئيس للولايات المتحدة يقوم بزيارة الجزيرة منذ ٥٠ سنة. وتسببت زيارته في حدوث مظاهرات حاشدة تدعو إلى نهاية الحكم الاستعماري والاستقلال وإطلاق سراح السجناء السياسيين البورتوريكيين. وقد رفضت لجنة الإفراج المشروط التابعة للولايات المتحدة مؤخرا عرض الإفراج المشروط عن أحد هؤلاء السجناء، وهو أوسكار لوبير ريفيرا، الذي قضى ٣٠ سنة من عقوبة بالحبس لمدة ٧٠ سنة. وتجاهلت اللجنة القواعد الخاصة بها، كما تجاهلت أن السجين أوفى بجميع معايير الإفراج المشروط. وأعرب عشرات الآلاف من المسؤولين المنتخبين والمحامين والزعماء الدينيين والمدافعين عن حقوق الإنسان عن تأييدهم لإطلاق سراحه فورا.

٣٤ - وحثت اللجنة على اتخاذ قرار يدعو إلى نظر الجمعية العامة في حالة بورتوريكو. ومضت تقول أن القرار ينبغي أيضا أن يدعو حكومة الولايات المتحدة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين البورتوريكيين على الفور، ويقطع التزاما رسميا بإجراء مفاوضات تقوم على حسن النية بشأن إيجاد حل للوضع الاستعماري لبورتوريكو، ويعترف بالمقترحات التي تتقدم بها جمعية دستورية ينشئها شعب بورتوريكو ويستجيب لها بوصفها تعبيرا حقيقيا عن تطلعات هذا الشعب.

٣٥ - **السيد دلغادو رودريغيز** (التحالف من أجل الارتباط السياسي الحر): قال إنه رغم أن اللجنة تنظر في حالة بورتوريكو منذ أكثر من ٢٥ سنة وأنها اتخذت ٢٩ قرارا ومقررا في هذا الشأن، فالحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبورتوريكو تدهورت بدرجة تثير الانزعاج. ونجحت الولايات المتحدة في عزل بورتوريكو عن التفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي مع بقية أنحاء العالم ومارست السيطرة المطلقة على جميع الأنشطة الضرورية للشعب البورتوريكي. وتمارس المحاكم الاتحادية للولايات المتحدة الولاية القضائية فيما يتعلق بمجالات النشاط الدائبة التوسع في الإقليم، وتسعى إلى تطبيق عقوبة الإعدام في بورتوريكو على الرغم من أن دستور الجزيرة يمنع ذلك.

٣٦ - وأضاف أن ثمة حاجة واضحة إلى عملية لتقرير المصير لإنهاء العلاقة الاستعمارية القائمة حاليا بين بورتوريكو والولايات المتحدة. ومن المؤسف أن الاقتراح بإجراء استفتاء الوارد في تقرير عام ٢٠١١ لفرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو به عيوب عديدة. فخيارات الوضع السياسي التي ستعرض على الناخبين البورتوريكيين لا تتماشى مع أحكام القانون الدولي؛ وتتضمن هذه الخيارات العلاقة الاستعمارية الراهنة؛ ولن يسمح للمغتربين البورتوريكيين بالمشاركة في الاستفتاء؛ وليس من الواضح ما إذا كانت النتيجة ستكون ملزمة لحكومة الولايات المتحدة. وفضلا عن ذلك، صرح الرئيس أوباما، خلال زيارته الأخيرة لبورتوريكو، أن ''مواطني الجزيرة'' سيصوتون في الاستفتاء، مما يشير إلى أنه قرر بالفعل استبعاد المغتربين البورتوريكيين. وحيث أن هذا يشكل إجراءا آخر يتنافى مع حقوق الإنسان، يقوم عدد من المنظمات، بما فيها التحالف من أجل الارتباط السياسي الحر، بتقديم شكوى إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

٣٧ - ومضى يقول إن التحالف من أجل الارتباط السياسي الحر ساند دائما الارتباط الحر، حسبما يحدده المجتمع الدولي في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥)، بوصفه أنسب الخيارات المتعلقة بالوضع لمعالجة الحالة الاستعمارية لبورتوريكو. ومنذ أن اتخذت الجمعية القرار ٧٤٨ (د-٨) في عام ١٩٥٣ وقعت بورتوريكو في متاهة قانونية، حيث أنها لا تعتبر بلد ذي سيادة ولا مستعمرة بموجب القانون الدولي. وقال إنه لذلك، تقترح منظمته تشكيل جمعية دستورية معنية بالوضع لتحديد المستقبل السياسي لبورتوريكو؛ وتعيين مسؤول للاتصال داخل أمانة اللجنة الخاصة من أجل مسألة بورتوريكو؛ وإشراف الأمم المتحدة على الاستفتاء المقترح، إذا ما جرى القيام به؛ وإنشاء آلية تتمكن بموجبها الجمعية العامة من إعادة تقييم حالة الأقاليم، مثل بورتوريكو، التي حذفت من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية إعادة إدراجها حيثما اقتضت الحاجة ذلك؛ ونظر الجمعية العامة في مسألة بورتوريكو. وختاما دعا إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين البورتوريكيين.

٣٨ - **السيد مانغوال كروز** (مؤسسة أندريس فيغويروا كورديرو): قال إن الحزب التقدمي الجديد يتآمر لتشويه التاريخ الثوري الثري لبورتوريكو لمصلحة من لديهم

تطلعات توسعية ويشجعون الفساد في الجزيرة. وجميع الدول الخاضعة للاحتلال العسكري لها الحق في الدفاع عن أراضيها وقومياتها بكل الوسائل اللازمة. وتسعى الولايات المتحدة لحرمان شعب بورتوريكو من حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال، واستغلاله اقتصاديا، وتشويه ثقافته، وانتهاك حقوقه الإنسانية الأساسية. وفي الواقع، فالولايات المتحدة تمارس الإبادة الجماعية في بورتوريكو باستبعادها جزء كبير من سكان بورتوريكو بغية إنشاء قواعد عسكرية في الجزيرة. وقد تدخلت الولايات المتحدة، منذ غزوها لبورتوريكو، عسكريا وسياسيا واقتصاديا في الحياة هناك، وقامت بانتهاك جميع مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا وخداع الأمم المتحدة بالادعاء زورا بأن شعب بورتوريكو مارس حقه في تقرير مصيره.

٣٩ - وأضاف أن حكومة الولايات المتحدة لم تحول جميع السلطات إلى شعب بورتوريكو، خلافا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، بل إنها استخدمت أيضا الضغوط والابتزازات والتهديدات لمنع اللجنة الخاصة من الاضطلاع بولايتها للتحقيق في الحالة الاستعمارية لبورتوريكو ودراستها والإبلاغ عنها، كما فرضت على شعب بورتوريكو نظاما انتخابيا تحتفظ فيه واشنطن بالكلمة الأخيرة. ولا تشكل الاستفتاءات المقترحة إهانة لكرامة بورتوريكو فحسب، بل إنها أيضا محاولة لضم الإقليم خلسة وإنكار للحق في تقرير المصير.

٤٠ - **السيد فيلانوفيا مونيوز** (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو): قال إن إرادة شعب بورتوريكو لتحقيق تقرير مصيره واستقلاله إرادة لا تتزعزع. والحالة الاستعمارية في بورتوريكو، التي أدت إلى مناخ من العنف الواسع النطاق، تضر بشدة بتوعية حياة مواطنيها. وتسعى الحكومة الحالية لبورتوريكو إلى فرض السلام بالقوة وحماية المصالح المالية القوية. وقد فُصل الآلاف من الموظفين العامين. ويستخدم مكتب التحقيقات الاتحادي القوة المفرطة ضد الصحفيين والنقابيين والطلبة بينما ترفض وزارة العدل بالولايات المتحدة تقديم معلومات بشأن التحقيقات في الأعمال الوحشية التي ترتكبها الشرطة. والتشريع الذي ينص على تقديم ضمانات مالية ضخمة من جانب أي شخص يرغب في اتخاذ إجراء قانوني لحماية الموارد الطبيعية أو الأراضي الزراعية أو إمكانية الوصول إلى الشواطئ يسعى إلى حماية المقاولين ومنع إجراءات أخصائي البيئة. ويجري تجاهل الحظر الدستوري للتصنت على الهواتف مما يضع مصالح الولايات المتحدة فوق إرادة شعب بورتوريكو. كما تبذل المحاولات لعقد استفتاء يهدف إلى عكس مسار حظر عقوبة الإعدام في بورتوريكو.

٤١ - وأضاف أنه لا يمكن حدوث عملية حقيقية لتقرير المصير أو إنهاء الاستعمار بينما تؤيد حكومة الولايات المتحدة استخدام الشرطة المفرط للقوة لقمع الاحتجاجات. وفي هذا الصدد، قدم الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية مؤخرا شكوى إلى وزارة العدل بالولايات المتحدة لحماية الحقوق الدستورية للمواطنين الذين يضطهدون في بورتوريكو من أجل نشاطهم الاجتماعي. والتزام شعب بورتوريكو وممثليه بحماية وصون حقوق الإنسان لمواطنيهم يتجاوز الأيديولوجيات السياسية ويتجلى في الدعم الواسع النطاق لحملة إطلاق سراح أوسكار لوبيز ريفيرا، الذي قضى بالفعل ٣٠ سنة بالسجن.

٤٢ - ومضى يقول إن على الرئيس أوباما التزاما أدبيا بكفالة وفاء الولايات المتحدة بالتزامها بالسلام والديمقراطية. وقد حان الوقت للسماح بإجراء عملية حقيقية لتقرير المصير وإطلاق سراح إوسكار لوبيز ريفيرا وجميع السجناء السياسيين البورتوريكيين الآخرين.

٤٣ - **السيدة ريكساش** (المنظمة الوطنية للنهوض بالثقافة البورتوريكية): قالت إن بورتوريكو هي الولاية الـ ٥١ غير

المعلنة من الولايات المتحدة. ورغم أن قانون عام ١٩١٧ منح المواطنة لجميع البورتوريكيين، فهم ليسوا ممثلين تمثيلا كافيا في الكونغرس وليس لديهم نفس الحق في التصويت كغيرهم من المواطنين، رغم أن الآلاف من البورتوريكيين فقدوا حياتهم أثناء خدمتهم بجيش الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالحالة في فييكيس، يتعين على الكونغرس أن يعمل بفعالية أكبر لحماية البيئة والدفاع عن الممتلكات الاتحادية وحق القوات البحرية للولايات المتحدة في إجراء عمليات تدريبية. وأعربت عن أملها في أن تساعد اللجنة على وضع حد للتمييز التاريخي ضد الشعب البورتوريكي باتخاذ قرار يدعو كونغرس الولايات المتحدة إلى الإعلان الفوري عن تحويل بورتوريكو إلى ولاية.

٤٤ - **السيدة سانتياغو بيريز** (لجنة دعم الأخوة غونزاليز كلاوديو): قالت إن سلطات الولايات المتحدة تواصل اعتقال وسجن المناضلين من أجل استقلال بورتوريكو، بل وقتل زعمائهم وأفراد أسرهم في بعض الحالات، وتستخدم القوات القمعية مثل مكتب التحقيقات الاتحادي والمحاكم الاتحادية لقمع احتجاجات العمال والطلبة وعامة السكان. وقد قضى أوسكار لوبيز بالفعل ٣٠ سنة في السجن وحُرم مؤخرا من الإفراج المشروط للمرة الثانية؛ وأفلينو غونزاليز، الذي اعتقل في عام ٢٠٠٨، صنف الآن بوصفه إرهابيا محليا بغية إبقائه في عزلة وحرمانه من الحصول على أدويته من أجل مرض باركنسون؛ أما نوربيرتو غونزاليز فهو في حجز انفرادي منذ اعتقاله قبل عدة أسابيع، وأُبلغ بمواصلة إبقائه في عزلة. والظروف المفروضة على المساجين السياسيين البورتوريكيين لا تتناسب تاريخيا مع جرائمهم المزعومة. ويخضع هؤلاء السجناء حتى الآن لظروف أسوأ من جميع نزلاء السجون، فيعانون من فصلهم عن السجناء الآخرين والتأخر في العلاج الطبي ورصد ومراقبة اتصالاتهم. وكثيرا ما تنتهك مثل هذه الظروف أبسط حقوق الإنسان.

٤٥ - وأضافت أن أفلينو ونوربيرتو غونزاليز كلاوديو اعتقدا أن لديهما الحق في الدفاع عن السيادة الوطنية لبورتوريكو إلى جانب جميع البورتوريكيين الآخرين. وقاما بدعوة الولايات المتحدة إلى نقل السلطة إلى الشعب البورتوريكي والاعتراف بحقه في تقرير المصير. وختمت كلامها قائلة بأن منظمتها تحث اللجنة الخاصة على دعوة الولايات المتحدة إلى وقف انتهاك الاتفاقات الدولية بشأن معاملة المناضلين من أجل الاستقلال ومؤيديهم، والامتثال لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. كما طلبت منظمتها من المجتمع الدولي دعم مطالبها والاعتراف بأن لكل دولة حقها غير القابل للتصرف في الحرية.

٤٦ - **السيد إيرنانديز غونزاليز** (لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتحدة) قال إن حالة بورتوريكو لم تتقدم برغم التزام اللجنة الخاصة منذ أمد طويل بإنهاء استعمارها. وقد رُفع اسم بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عام ١٩٥٣ باتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) عندما زعمت الولايات المتحدة كذبا بأن الشعب البورتوريكي قد مارس بالفعل حقه في تقرير المصير بوضع دستوره الخاص وتشكيل حكومته، في حين أن الدستور خضع لمراجعة السلطة الاستعمارية وموافقتها. وفي ضوء هذا الإجراء الاحتيالي من جانب حكومة الولايات المتحدة ينبغي الآن إعادة إدراج بورتوريكو في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بغية تمهيد الطريق لنظر الجمعية العامة في حالتها. والاستفتاءات العديدة التي أجريت بشأن الوضع السياسي لبورتوريكو منذ دخول الدستور حيز النفاذ في عام ١٩٥٢، فضلا عن وجود قوة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو، يدللان بوضوح على أن المشكلة لم تحل قط وأن السلطة الاستعمارية ما زالت تنتهك القانون الدولي وحق بورتوريكو في ممارسة السيادة.

٤٧ - وأضاف أنه من غير المقبول أن يطلب من شعب بورتوريكو التصويت في استفتاء مفتعل ومتحيز لمصلحة السلطة الاستعمارية. وحيث أن بورتوريكو ما زالت خاضعة للرقابة المباشرة للولايات المتحدة فلا يمكنها اتخاذ قرار مستقل في ممارسة كاملة لإرادتها السياسية.

٤٨ - وختم كلامه قائلا إنه ينبغي منح بورتوريكو والبلدان الأخرى التي لا تزال خاضعة للاستعمار مركز المراقب في الأمم المتحدة بحيث يمكنها التوعية باستمرار بشأن حالتها الاستعمارية لحين التوصل إلى حل.

٤٩ - **السيدة غارزا** (حزب العمال الاشتراكي): قالت إنه رغم وعد الرئيس أوباما، أثناء زيارته الانتخابية البارزة لبورتوريكو، بتحسين آفاق التعليم والرعاية الصحية والعمالة في بورتوريكو والولايات المتحدة، تُبين حقيقة الحكم الاستعماري للولايات المتحدة العكس من ذلك تماما. ولا زال العاملون في بورتوريكو يواجهون أحوال معيشية تزداد سوءا وهجمات حكومية، بما في ذلك التسريح الأخيرة لـ ١٧ ألف من الموظفين العامين. ويبلغ معدل البطالة الرسمي ١٦ في المائة، إلا أنه في الواقع أكثر من ذلك بكثير. وقد واجه الطلاب في جامعة بورتوريكو اعتداءات وحشية من جانب الشرطة عند احتجاجهم على الزيادة الحادة في الرسوم الدراسية، ولا زالت واشنطن تستخدم البورتوريكيين كوقود للمدافع في حروبها الإمبريالية.

٥٠ - وأضافت أن عمال ومزارعي بورتوريكو والولايات المتحدة يواجهون عدوا مشتركا هو حكومة الولايات المتحدة والأسر الحاكمة صاحبة الممتلكات في هذا البلد. ونجاح الكفاح في سبيل استقلال بورتوريكو ليس في صالح شعب بورتوريكو فحسب، بل في صالح الأغلبية العظمى لشعب الولايات المتحدة أيضا. والاعتراف المتزايد بين عمال ذلك البلد بأن النظام الرأسمالي مسؤولا عن الظروف المتدهورة التي يواجهونها سيجعلهم أكثر تعاطفا مع الكفاح من أجل استقلال بورتوريكو.

٥١ - ومضت تقول إن شعب بورتوريكو وعمال الولايات المتحدة أمامهم نضال مشترك لمعارضة الهجمات المتزايدة على حقوق العمال من جانب مكتب التحقيقات الاتحادي وقوات الشرطة السياسية الأخرى التي مُنحت سلطات واسعة بموجب تشريع الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب للاستماع إلى الاتصالات وتفتيش الأوراق الشخصية والتجسس على الأفراد دون الحاجة إلى تبرير أعمالها. ويشكل المناضلون من أجل استقلال بورتوريكو هدفا خاصا. ودعت إلى الإطلاق الفوري لسراح أوسكار لوبيز ريفيرا وأفلينو غونزاليز كلاوديو ونوربيرتو غونزاليز كلاوديو، واحتجت على القرار الذي صدر مؤخرا برفض الإفراج المشروط مرة أخرى عن أوسكار لوبيز، الذي قضى ٣٠ سنة في السجن. واضافت أنه يجب ايضا إطلاق سراح الكوبيين الخمسة المسجونين في الولايات المتحدة في تهم ملفقة. وتقدم الثورة الكوبية مثالا قويا لجميع المشاركين في الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية للولايات المتحدة.

٥٢ - **السيد غابرييل** (شبكة تضامن بورتوريكو): قال إن منظمته ترى أن بعض المشاكل التي تعاني منها بورتوريكو، مثل محاولات تفكيك التعليم العام ومبادرة تركيب خط خطر لأنابيب الغاز في الجزيرة، رغم اعتراضات المجتمعات المحلية المعنية، أعراض للعلاقة الاستعمارية مع الولايات المتحدة. ونظرا لقدرة البورتوريكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، وعددهم الآن يفوق عدد البورتوريكيين الذين يعيشون في الجزيرة، على التصويت في انتخابات الرئاسة والكونغرس بالولايات المتحدة فسوف يكون لديهم دون شك تأثير أكبر من أي وقت مضى على الوضع

السياسي النهائي لوطنهم. وحث اللجنة على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة أن تحظى حالة بورتوريكو بما تستحق من اهتمام وأن يتلقى نضال الشعب البورتوريكي من أجل تقرير المصير الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.